«التموين» ترفع أسعار حليب الأطفال.. وإغلاق مستتر لـ١٥ معمل دواء

نقيب الصيادلة لـ«الوطن:» نقص كبير في الأدوية بعضها يباع بالظرف.. والحل بتعديل الأسعار

عضو في مجلس الصناعات الدوائية: الصناعة الدوائية في سورية بأسوأ أيامها وتكاليف الإنتاج مرتفعة جداً

محمد راكان مصطفى
محمد منار حميجو

عادت أزمة الأدوية بقوة إلى الواجهة من جديد بعد رفع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أسعار المحروقات، ورفع مصرف المركزي سعر صرف الدولار أمام الليرة، متجلية بانقطاع عدد كبير من الأدوية، ليتحمل من لم يغلق من الصيدليات خطر تآكل رأس المال، أو بلجوء البعض إلى رفع سعر الدواء بشكل مبالغ به تحت حجة شرائه بسعر أعلى من السعر الرسمي أو بسبب تحميل مواد على بعض الأصناف.

الدكتور علاء صاحب صيدلية في إحدى المناطق الشعبية أكد لـ«الوطن» توقف كل مستودعات الأدوية عن تزويد الصيدليات بالأدوية، والمعامل التي لم تتوقف عن التوزيع عبر مندوبيها لجأت إلى تخفيض التوزيع إلى علبة من كل صنف ناهيك عن تحميل الصيدلي لأدوية أو مستحضرات تعقيم ومنتجات غير مطلوبة على أدوية الصادات الحيوية وأدوية الأمراض المزمنة، موضحاً لجوء من بقي يعمل من صيدليات إلى تقنين المبيع إلى حد كبير بحيث يتم البيع بالظرف في بعض الحالات بهدف تخديم أكبر عدد من المراجعين، إضافة لحاولتهم حماية ما بقي من رأس مال الصيدلية من الاستنزاف حيث إن ما يتم بيعه حالياً سيتم شراؤه بسعر أعلى من سعر المبيع الحالي.

تكاليف مرتفعة

عضو في المجلس العلمي للصناعات الدوائية، فضل عدم ذكر اسمه، وصف الصناعة الدوائية في سورية بأسوأ أيامها، موضحاً أن تكاليف إنتاجها مرتفعة جداً ولا تتناسب مع التسعيرة المعمول بها حالياً.

وبين في حديثه لـ«الوطن» أن تمويل «المركزي» للمواد الأولية الداخلة في الصناعات الأدوية يشمل أقل من ١٠ بالمئة من مدخلات الإنتاج في أفضل الأحوال، لكون أغلب المستلزمات لا تقوم معامل الأدوية باستيرادها من كرتون وعبوات... إلخ وتضطر لشرائها من مستوردين للسوق المحلية وبأسعار مضاعفة عن أسعار دول المصدر بسبب صعوبات الاستيراد بفعل العقوبات والحصار المفروض على البلاد، وإجراءات التسجيل على المنصة للحصول على التمويل، ويمكن التأكيد على ذلك بالنظر إلى قيمة المستوردات الممولة من المركزي لمعامل الأدوية.

ولفت إلى انعكاس ارتفاع الكلف وسعر الصرف على جميع السلع والمواد عدا الأدوية، معتبراً أنه في ظل ارتفاع التكاليف ومدخلات الإنتاج بشكل كبير فإن زيادة الأسعار الموجودة حالياً في الأسواق بنسبة ١٠٠ بالمئة لن تفي بالاحتياج لاستمرار العمل.

وعما يشاع عن لجوء بعض المعامل إلى تخفيض التركيز على المنتجات الدوائية حتى تستطيع الاستمرار في الإنتاج أكد عدم ضبط أي حالة بهذا الصدد، مستبعداً هذا الأمر وواصفاً مثل عمل كهذا في حال وقوع بالسرقة.

ولفت إلى تأثير عدم وجود أسواق تصدير مجدية بسبب صعوبات الشحن والحصار والعمولات والمساومة، ما جعله صعباً، موضحاً أن التصدير يتم بكميات قليلة لا تغطي خسائر المعامل نتيجة انخفاض أسعار المنتج في السوق المحلية.

وعن الحلول المطروحة من البعض باستيراد الأدوية من الدول الصديقة بهدف التدخل في السوق المحلية رأى عضو المجلس أن أي منتج سيتم استيراده سيكون بأضعاف أسعار المنتجات المحلية عدا أنه لن يكون بالجودة نفسها للأدوية المصنعة محلية.

وبالنسبة لتوقف بعض المعامل عن العمل كشف عن وجود نحو ١٥ معملاً توقفت عن العمل وإن لم تعلن عن ذلك صراحة، واصفاً توقفها بالمستتر بذريعة إعطاء عطلة سنوية للعمال والموظفين، وكذلك الحال بالنسبة للمستودعات التي توقفت بحجة الجرد.

نقيب الصيادلة توضح

بدورها أكدت نقيب الصيادلة في سورية وفاء عيشي وجود نقص كبير في الأدوية في السوق المحلية، مشيرة إلى أن المستودعات تورد الأدوية للصيدليات بكميات قليلة جداً بسبب تقليل المعامل توريدها من الأدوية لها حتى إن هناك بعض الأدوية يتم بيعها بالظرف للصيدليات لتأمينها للمواطنين وخصوصاً ما يتعلق بالأدوية النوعية والتي تدخل في علاج الأمراض المزمنة، معتبرة أن الحل الوحيد حالياً هو إصدار تسعيرة جديدة للأدوية بما يتناسب مع سعر الصرف الرسمي الجديد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشارت كيشي إلى أنه تم رفع دراسة إلى وزارة الصحة حول موضوع الأدوية وأن الوزير وعد بدراسة الموضوع، معربة عن تفاؤلها بأن يكون هناك تجاوب في الفترة القادمة، ومشيرة إلى أن تأمين الدواء مسؤولية الوزارة والنقابة.

ولفتت إلى أن الدواء حالياً مسعر على سعر الصرف الرسمي القديم وبالتالي فإن تعديل سعر الدواء أصبح ضرورة ملحة لتأمين الدواء في الأسواق وعدم استنزاف الدواء الوطني، مضيفة: كما مستودع تأمين الزمرة الدوائية التي يحتاجها لصيدليته، ومؤكداً أنه ورد إنتاج الدواء والتي ارتفع سعرها عالمياً أو التكاليف الأخرى مثل المحروقات وغيرها من التكاليف.

ورأت أنه في حال استمر تسعير الدواء على سعر الصرف الرسمي القديم فإن المعامل مهددة بالإغلاق ثم بتبعها المستودعات، معتبرة أن توافر الدواء الوطني حتى لو أصبح سعره أغلى من السعر الحالي يبقى أفضل بكثير وأوفر على المواطن من الدواء الأجنبي وكذلك المهرب كما أنه يبقى أرخص من الأدوية المتوافرة في الدول المجاورة.

مواطنون يشتكون

بدوره رئيس فرع نقابة الصيادلة في دمشق حسن ديروان بين أنه تم التواصل مع وزارة الصحة لتعديل تسعير الدواء بما يتوافق مع سعر الصرف الرسمي وفق النشرة الرسمية لمصرف سورية المركزي الرسمي الجديد وفق نشرة «المركزي»، لافتاً إلى أن من الحلول التي يمكن طرحها لحل مشكلة أسعار الأدوية هو التأمين الصحي بأن يكون التأمين لكل المواطنين والزام الشركات في القطاع الخاص بالزام موظفيها كما هو الحال في القطاع العام.

تسعيرة جديدة

واقع حليب الأطفال ليس بأفضل حال حيث تفقد فقدانه بكل أنواعه من الصيدليات، لتتحول رحلة البحث عن علبة حليب إلى معاناة لأهل والصيدلي بذات الوقت، ناهيك عن خلق سوق سوداء بأسعار مبالغ فيها يتكبد نارها المضطر من الأهالي.

«الوطن» تابعت موضوع استيراد المادة للوقوف على أسباب عدم التوافر، حيث أوضح مصدر في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن استيراد حليب الأطفال يتم عن طريق شركات خاصة ودور مؤسسة التجارة الخارجية إشرافي يقتصر على إرسال العينات قبل التصريح بدخول المستوردات من الموانئ إلى مخابر وزارتي الصحة والزراعة ومخابر الطاقة الذرية للتأكد من توافقها والمواصفات القياسية.

ونفى المصدر احتكار القلة للمادة منوهاً بوجود نحو ١١ شركة مستوردة للمادة.

وبمتابعة «الوطن» للموضوع مع وزارة التجارة الداخلية كشفت مصادر خاصة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن عقد لجنة تسعير الدواء اجتماعاً اعتمدت فيه تسعيرة جديدة لحليب الأطفال، مع التأكيد على تبليغ التسعيرة بشكل فوري على نقابة الصيادلة ليصار تعميمها على المستودعات وبما يسهم في توفير المادة في الصيدليات.

وحدد قرار الوزارة تسعيرة حليب الأطفال الجديدة (ماركة نستله) لحليب أطفال نان (١-٢) ٤٠٠ غ/ للصيدلي ١٧٠٥٠ ل. س/. /وللمستهلك ١٨٨٠٠ ل. س/. وحليب كيكوز (١- ٢) ٤٠٠ غ/ ١٣٩٠٩ للصيدلي/ و/١٥٣٠٠/ للمستهلك/.

ضخ كميات

أكدت نقيب الصيادلة أن هناك توريداً لكميات ولو بسيطة بين ضخها في الأسواق ومن المتوقع أن تشكل إنقاذاً مبدئياً في توافر الحليب للأطفال على أمل أن تكون هناك توريدات أخرى في الفترة القادمة، مشيرة إلى المعاناة في استيراد الأدوية بسبب العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية إضافة إلى صعوبات في التمويل وكمذلك بالتحويل وهذا ما أدى إلى انقطاع حليب الأطفال.

> نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: الصيادلة يعانون من صعوبة تأمين الأدوية وعممنا على المستودعات بعدم الإغلاق

وزير النقل يتفقد أعمال تأهيل هنغارات الفحص الفني والخدمات الإلكترونية في نقل ريف دمشق

خزيم لـ«الوطن»: رؤية لتطوير معدات وتجهيزات الفحص الفني للمركبات في كل مديريات النقل بالمحافظات

الوطن

تفقد وزير النقل زهير خزّيم أمس الإجراءات التي يقوم بها الفريق الفني والأعمال الإنشائية الجارية لتجهيز وتأهيل مسارب بمواصفات ومعايير فنية وبجودة نوعية تُيسر الفحص الفني للمواطنين، واستمع لشرح مفصل عن سير العمل والصعوبات التي تواجه العمل وسبل معالجتها ومقترحات تطوير الخطوات بما ينعكس إيجاباً على خدمة المواطن والمركبات المستوجب فحصها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين الوزير خزّيم أن الاعتداءات الإرهابية خلال الحرب طالت هنغارات الفحص الفني وتم حرق وسرقة وتخريب هذه المواقع وتكلفتها تقدر بعشرات المليارات حيث قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بحرقها وسرقتها وخاصة أن أغلب مديريات النقل تقع في مناطق تعرضت للإرهاب، وبعد تحرير هذه المواقع على يد جيشنا البطل وضعت الوزارة رؤية لتطوير معدات وتجهيزات الفحص الفني للمركبات في كل مديريات النقل بالمحافظات من حيث إعادة تأهيل الهنغارات والمسارب والتجهيزات اللازمة والعمل ببيئة مؤتمتة إلكترونية مربوطة شبكيًا تتيح للمواطنين الاطلاع على وضع المركبة ونتيجتها إلكترونيا وتوفير المعلومات المتعلقة بالمركبة بكل يسر وسهولة تحد من تدخل العامل البشري والوسطاء وتجنب الخطأ.

استمع الوزير خلال لقائه عدداً من المراجعين لجملة من الأفكار والمقترحات والملاحظات وطلب من المعنيين في النقل الطرقي والمديرية دراستها ومعالجتها بما يسهم في خدمة معاملات المراجعين وتبسيط الإجراءات واختصار الوقت.

وشدد وزير النقل على تشجيع ثقافة العمل الإلكتروني والعمل عن بُعد، وتطوير برنامج المعاملات المركزي والربط الشبكي مع المحافظات والجهات المعنية من (المرور- التأمينات- العدل- المالية..) والإسراع بتسليم اللوحات للدراجات النارية التي تم تنظيمها، وسبل إيجاد صيغ عمل جديدة تعتمد على التقنيات الحديثة الإلكترونية والتحول الرقمي وكل ما من شأنه أن يحد من التواجد ومراجعة المديرية، ويخفف أعباء التنقل والوقت والمال والانتظار والوسطاء.

بدوره أوضح مدير نقل ريف دمشق عمر خراطة أن المديرية أنجزت ما يقارب ٢٣٥ ألف معاملة خلال عام ٢٠٢٢ تنوعت بين معاملات عن المحافظة وأخرى خارج المحافظة، كما بلغ عدد المركبات المسجلة ٣٠٢٠٦٥ مركبة، مع تسجيل ١١٩٠٧ دراجات نارية، في حين وصلت إيرادات المديرية خلال عام ٢٠٢٢ إلى نحو ١٤ مليار ليرة سورية، مشيراً إلى أن المديرية تقدم خدماتها في مقرها الرئيسي إضافة إلى الدوائر الفرعية في (النبك، سرغايا، الكسوة).

وبين خراطة أن مشروع الأرشفة الإلكترونية «برنامج المعاملات المركزي» كان له الأثر الكبير في حفظ المعلومات والوثائق والحفاظ على حقوق المواطنين، فقد تم ربط المديرية مع باقي المديريات حيث أصبحت مديريات النقل عبارة عن مراكز خدمة يمكن للمواطن إنجاز معاملته في أقرب مركز يتبع لمكان سكنه، بغض النظر عن المديرية المسجلة فيها المركبة، مشيراً إلى أن ميزة الدفع الإلكتروني التي أطلقتها وزارة النقل كان لها أثر إيجابي من خلال التخفيف من الازدحام، حيث أصبح بإمكان المواطن تسديد الإرسالية من خلال تطبيق موجود على الجوال عن طريق حساب مصرفي.

وأوضح خراطة أنه يجري التنسيق حالياً مع معظم الوزارات ومؤسسات الدولة مثل (الداخلية- المالية- التأمينات الاجتماعية)، حيث تم ربط الشبكة بين الوزارات من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وبأسرع وقت ممكن.

وأكد خراطة أن المديرية تعمل على فحص المركبات الزراعية ومركبات الأشغال في أماكن وجودها بمقر البلديات والروابط الفلاحية في المحافظة لتخفيف الأعباء عن المواطن، ومؤخراً تمّ إعفاء الدراجات النارية والجرارات من إحضار الإشعار المصرفي عند إجراء عملية نقل الملكية، وذلك بموجب القرار رقم ٧ لعام /٢٠٢٢/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء.

ووفقاً لبيانات وزارة النقل بلغ عدد المعاملات المنجزة ٢,١ مليون معاملة، وعدد المعاملات المنفذة من محافظة أخرى ٦٦٠٤٠٠ معاملة، وإجمالي الإيرادات المحصلة ١٠٠٦ مليار ليرة، بإجمالي عدد المركبات المسجلة لدينا ٢٤٤٥٧٢ مركبة، وإجمالي عدد المركبات الدراجات النارية التي تم تسجيلها عام ٢٠٢٢: ٣٨٤٧١ دراجة، وإجمالي عدد المستخدمين لخدمة تمديد الترخيص الكترونياً ٣٣٠٠ معاملة.

لماذا يتعثر منح قروض تركيب الطاقات المتجددة؟

طرطوس- هيثم يحيى محمد

يعتبر إقدام المواطنين على تركيب ألواح الطاقة الشمسية للاستفادة منها في الإنارة وتشغيل أدواتهم المنزلية، إضافة لأعمالهم الزراعية أو الصناعية، من الأهمية بمكان في ضوء الواقع الكهربائي السيئ جداً وزيادة ساعات التقنين التي تصل لأكثر من عشرين ساعة في اليوم

ومن خلال متابعة الموضوع تبين أن البعض يشكو من نوعية الألواح التي تم تركيبها وعدم جودة البطاريات هذا إضافة لغلاء أسعارها كما تبين أن كل من ركب هذه الألواح يستهلك من الشبكة العامة عندما تأتيه الكهرباء أكثر من السابق من أجل شحن البطاريات وغير ذلك وبالتالي لا يتم التوفير من الشبكة إنما على العكس تتم زيادة في الاستهلاك.

رغم ما تقدم وغيره جاء إحداث صندوق دعم الطاقة بالمرسوم ٢٣ لعام ٢٠٢١ ليشجع على قيام مستهلكي الطاقة العادية باللجوء إلى الطاقات المتجددة من خلال منحهم قروضاً من المصارف العامة من دون فوائد وفق الأسس والضوابط التي يتم وضعها لكن رغم مضي أكثر من ستة شهور على صدور قرار رئيس الحكومة رقم ٢٨ الذي تضمن طرق الدعم من الصندوق للقطاعات الثلاثة ما زال الإقراض شبه معدوم بسبب وجود عقبات عديدة داخل المصارف.

المسؤول عن الصندوق بطرطوس منير درويش بيّن لـ«الوطن» أنه تم تجهيز٧٥ ألف قرض للطاقات المتجددة الشهر الماضي وأرسلت للمصارف العامة (التسليف والزراعي) لكنها لم تعد وهناك متابعات لمعالجة العقبات التي تؤخر منح القروض من الإدارة العامة للصندوق بدمشق، متوقعاً أن تتم معالجتها قريباً سواء لجهة الغلاء أو حسم ٤٠ بالمئة من الراتب أم بالنسبة لغير العاملين.. إلخ.

بدوره مدير عام صندوق دعم الطاقة زهير مخلوف قال: تمت إحاطة رئاسة مجلس الوزراء ومفوضية الحكومة لدى المصارف وحاكم مصرف سورية المركزي رئيس مجلس النقد والتسليف بالعقبات الموجودة مع الإشارة إلى أنه خلال الفترة الماضية لم تكن تحسب فترة تأخير لأن المصارف العاملة في سورية من القطاعين العام والخاص لم تكن جاهزة فنياً وتقنياً لاستضافة الحقبية المالية أي الصندوق والبدء بعمليات الإقراض، لأن نظام عملياتها لم يكن يتضمن القانون ٢٣ ولا تعليماته التنفيذية رقم ٢٦ ولا قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٨ الذي حدد سقوف القروض والمدد الزمنية للإقراض والقطاعات المستفيدة والاستطاعات التي ستدعم من الصندوق.

وأضاف مخلوف: الآن يوجد نحو ٤٠٠ طلب في المصارف للحصول على دعم الصندوق تدرس الملاءة المالية والحالة الائتمانية لكل منها وحتى الآن تم تركيب العديد من المشروعات المنزلية الكهروضوئية ويوجد لدى المصرف الزراعي ٥٧ طلباً للحصول على دعم الصندوق تم إيقافها للتريث من وزارة الموارد المائية من أجل حصر الآبار العام المرخصة وترخيص غيرها كما جاء في كتابهم المرسل إلينا عبر رئاسة مجلس الوزراء كما احتاجت البنوك وقتاً ليس بالقصير لتعديل برمجياتها البنكية حتى تستطيع تخديم القانون ٢٣ وبعضها لم ينجح حتى الآن مما أنذا نؤكد على تعاون الجميع ورغبتهم بالتعاون مع الصندوق.

منح مهلة ستة أشهر لتركيب شبكات التحول إلى الري الحديث

الوطن

أقرت اللجنة العليا للتحول إلى الري الحديث خلال اجتماعها أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء جملة من الإجراءات والقرارات اللازمة لتسهيل وتسريع خطوات التحول إلى استخدام تقنيات وشبكات الري الحديث وزيادة المساحات الزراعية المروية بما يدعم العملية الزراعية ويزيد الإنتاجية ويسهم بترشيد استخدام الموارد المائية.

وشملت القرارات تبسيط إجراءات منح القروض للفلاحين بهدف التحول إلى الري الحديث من خلال اعتماد كفالة اتحاد الفلاحين في حال عدم توافر كفالة عقارية، وفتح سقف الإقراض من المصرف الزراعي لهذه المشاريع، وتقديم الدعم اللازم للمعامل المتخصصة بتصنيع مستلزمات الري الحديث وفق المواصفات والنوعية والجودة المطلوبة وتزويدها بمخصصاتها من مادة المازوت بالسعر المدعوم.

كما قررت اللجنة العليا للتحول إلى الري الحديث منح أصحاب الأراضي المروية عبر شبكات الري الحكومي المضغوطة مهلة ٦ أشهر لتركيب شبكات التحول إلى الري الحديث، والشبكات غير المضغوطة مهلة عام للتحول إلى الري الحديث، مع وجود حوافز مشجعة لمن يقوم بالتحول إلى الري الحديث.

وأكد عرنوس أهمية اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن التحول إلى الري الحديث في مشاريع الري الحكومي وفق خطة وبرامج تنفيذية وترجمتها إلى معطيات حقيقية وملموسة على أرض الواقع بهدف الحفاظ على كل قطرة ماء في ظل التغيرات المناخية وانخفاض كمية الهطلات المطرية، مشدداً على ضرورة إنجاز تركيب شبكات الري الحديث في سهول حلب الجنوبية بالتعاون مع اتحاد الفلاحين.

وناقشت اللجنة خطة عمل صندوق المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث للعام الجاري التي تبلغ ١٧٠٠ هكتار ومستلزمات تطوير عمل الصندوق وتطبيق الزامية التحول إلى الري الحديث لنسبة ٥٠ بالمئة من الخطة السنوية في كل منطقة.